

بحسب إحصاءات وزارة العدل والشؤون الإسلامية لعام 2015 فإن عقود الزواج بين الفئة العمرية دون سن 15 سنة بلغت 10 فتيات بينهم أربع بحرينيات، فيما أشارت الإحصاءات إلى أن هناك 190 عقد زواج للذكور و1270 عقداً للإناث بين الفئة العمرية 15 - 19 سنة في العام نفسه. وطبقاً لما نص عليه القانون البحريني فإنه يسمح بزواج الفتاة والشاب دون 15 سنة مع اشتراط الحصول على إذن من المحكمة الشرعية للتحقق من ملاءمة الزواج، وفق القرار الصادر من وزير العدل لعام 2016. وأصدر الوزير القرار رقم 1 لعام 2016 والذي يشترط لإجراء عقد الزواج وتوثيقه ألا تقل سنة الزوجين عن 16 سنة وقت العقد لتوثيق العقد ويعتمد السن القانوني للزوجين على شهادة الميلاد أو أي مستند رسمي آخر ثابت فيه تاريخ الميلاد. وجاء في المادة 12 من نص القرار أنه «يشترط لإجراء عقد الزواج وتوثيقه ألا تقل سن الزوجين عن ست عشرة سنة وقت العقد، وأشار إلى أن المادة 18 من قانون أحكام الأسرة تنص على أنه من هي أقل من 16 سنة لا بد من موافقة المحكمة الشرعية بمعنى أن القانون لم يمنع ولكنه قنن الزواج بوضعه شرط موافقة المحكمة الشرعية. وطالبت المهزغ بإعادة النظر في السن القانونية لزواج كل من الجنسين وبصورة خاصة الفتاة.